مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9770

الخميس، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 12/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة ماير
	مالطة	السيد دو بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 12/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/793 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2755 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار 2755 (2024) اليوم الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونود أن نشكر زملاءنا أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في المفاوضات.

تحتاج ليبيا إلى اتفاق سياسي طويل الأمد لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار الذين يستحقهم الليبيون. ويبعث هذا القرار برسالة هامة تؤكد التزام المجلس بالوقوف إلى جانب الشعب الليبي وبمواصلة دعمه لعملية سياسية شاملة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة ودولة موحدة. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حيوي دعماً لتلك العملية.

ويؤكد قرار اليوم أيضاً على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية في ليبيا من أجل رفاه الشعب الليبي. وأكرر دعوات المملكة المتحدة لجميع الأطراف للامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تقوض الثقة وترسخ الانقسامات. وأؤكد على دعوتنا لقادة ليبيا للانخراط في العملية السياسية بروح من التوافق وبما يخدم المصالح الفضلى للشعب الليبي.

أخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام السيدة خوري على طاقتها والتزامها في ليبيا وأؤكد دعمنا للأمين العام في سعيه لتعيين ممثل خاص جديد في أقرب وقت ممكن، من أجل دعم البعثة في مواصلة تنفيذ ولايتها.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بتعليل التصويت المشترك هذا بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وبلدي موزامبيق، فضلاً عن غيانا (مجموعة 3+1).

تود مجموعة 3+1 أن تعرب عن امتنانها للمملكة المتحدة لدورها المحوري في اقتراح قرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد كانت الدراسة المتأنية لأولوياتنا شديدة الأهمية، ونقدر إدراج تلك الأولويات في النص المعروض علينا. لقد صوتنا مؤيدين للقرار 2755 (2024) كدليل على دعمنا القوي لدور البعثة الحاسم في ليبيا. ونؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس وتضامنه، خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها ليبيا. والتزامنا الجماعي بدعم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية أمر حيوي. ونرحب بإعادة تأكيد مجلس الأمن على موقفه باحترام هذه المبادئ وضرورة الامتناع عن التدخل الخارجي في ليبيا. وتقع على عاتقنا مسؤولية الوقوف بحزم مع شعب ليبيا في هذه الفترة الصعبة التي يمر بها.

إننا ملتزمون باستقرار ليبيا. ونعتقد أن استمرار وجود البعثة أمر حيوي في تيسير إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية شاملة وحوار

ومصالحة وطنيين شاملين. وفي هذا السياق، نعتبر أن التعيين الفوري لممثل خاص جديد للأمين العام أمر حاسم بنفس المقدار لتحقيق هذا الهدف. فمن شأنه أن يضمن الاستمرارية والقيادة الفعالة في دعم عملية السلام في ليبيا.

وتماشياً مع دعمنا الثابت لتجديد ولاية البعثة، دعونا خلال المفاوضات إلى فترة تجديد قياسية واضحة مدتها 12 شهراً. فمن شأن ذلك أن يوفر الاستقرار والقدرة على التنبؤ ويعزز فعالية عمل البعثة. وتعتقد مجموعة 3+1 أن فترة تجديد أطول من شأنها أن تعزز قدرة البعثة على دعم العملية السياسية وعملية السلام في ليبيا.

ولكن في ضوء الآراء والشواغل التي أُعرِب عنها في سياق المفاوضات، ومن أجل الحفاظ على وحدة المجلس وتماسكه في دعمه للبعثة، أبدت مجموعة 3+1 ما يكفي من المرونة بقبول الاقتراح الوارد في القرار الذي اتُخذ للتو. ونشير في هذا الصدد إلى التمديد التلقائي المحتمل لمدة تسعة أشهر إضافية، مشروطاً بتعيين ممثل خاص للأمين العام. لذلك نحث أعضاء المجلس على إظهار دعمهم لاستقرار ليبيا بالموافقة على ولاية عادية عندما تنتهي الولاية الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعراض الاستراتيجي الذي سيقدمه الأمين العام.

وتدعم مجموعة 3+1 عملية يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها وتتماشى مع الجهود الدولية. ولذلك ندعو إلى صياغة أقوى تدعم الانتخابات والاستفتاء في ليبيا. ونعتقد أن تمكين الشعب الليبي من إسماع صوته من خلال أحكام الاستفتاء يمكن أن يكسر الجمود بشكل بنّاء ويدفع بالعملية السياسية إلى الأمام. وسيعطي ذلك أيضا الأولوية لتطلعات الشعب إلى السلام والاستقرار. فللشعب الليبي الحق في تقرير مصيره واختيار قادته وإدارة ثرواته وموارده. ويجب أن تتاح له الفرصة لتشكيل مستقبله، كما جاء في خطاب رئيس المجلس الرئاسي الليبي أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2024 (انظر A/79/PV.9).

بالإضافة إلى ذلك، نرحب بالدعوة إلى الامتثال الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء لقرار حظر الأسلحة. ويجب على جميع الدول الامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى تفاقم النزاع والانقسامات في ليبيا. ويشمل ذلك الانسحاب السريع لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة من ليبيا من أجل تهيئة بيئة مواتية لإحراز تقدم على الجبهتين السياسية والأمنية.

ختاماً، نؤكد مجدداً دعمنا لعملية انتخابية فعالة وذات مصداقية، مدعومة بإطار دستوري وقانوني سليم باعتبار ذلك شرطا ضروريا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ليبيا.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لا تزال الحالة السياسي الراهنة في ليبيا معقدة ولا تزال هناك خلافات بين الأطراف الليبية في تعزيز الانتقال السياسي وتوحيد مؤسسات الدولة. وإزاء هذه الخلفية، صوتت الصين مؤيدة للقرار 2755 (2024)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتشجع البعثة على مواصلة جهود الوساطة التي تبذلها لمساعدة الأطراف الليبية على تجاوز خلافاتها السياسية وبناء توافق سياسي وتجاوز المأزق السياسي في أقرب وقت ممكن.

وبفضل الجهود المتواصلة والمشتركة، توصل أعضاء المجلس إلى توافق في الآراء حول مسائل من قبيل مدة تجديد الولاية. وترحب الصين بالموقف البناء الذي أبدته الأطراف المعنية. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال المشاورات، أعرب العديد من الأعضاء عن درجات متفاوتة من القلق إزاء استمرار شغور منصب الممثل الخاص للأمين العام لليبيا منذ فترة طويلة. ويدعو القرار المتخذ للتو إلى تعيين ممثل خاص جديد في أقرب وقت ممكن. وتأمل الصين أن تعجل الأمم المتحدة بعملية الاختيار والتعيين، مع المراعاة التامة لآراء البلدان المعنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين حتى تتمكن البعثة من أداء مهامها على نحو أفضل وبطريقة شاملة.

في الوقت نفسه، تؤيد الصين، من حيث المبدأ، إجراء استعراض استراتيجي للبعثة، على النحو الذي نص عليه القرار. ونأمل أن تلتزم الأمم المتحدة بمبادئ الموضوعية والشفافية والواقعية عند إجراء الاستعراض وأن تقدم توصيات عملية للبعثة من أجل مواصلة إدخال تعديلات على وجودها في ليبيا وتحسينه، في حدود الموارد المالية والبشرية المتاحة، فضلا عن تحسين كفاءة تنفيذ ولايتها.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تثني اليابان على المملكة المتحدة، بصفتها واضعة المسودة الأولى، على جهودها التي قادتنا إلى اتخاذ القرار 2755 (2024) بالإجماع، وهو القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة ثلاثة أشهر أخرى، مع تمديد تلقائي لمدة تسعة أشهر إضافية، شريطة أن يكون قد تم تعيين ممثل خاص للأمين العام لليبيا بحلول ذلك الوقت. كما ترحب اليابان بالمشاركة البناءة من جانب أعضاء المجلس لإيجاد أفضل طريقة لتمكين البعثة.

وقد صوتت اليابان مؤيدة للقرار نظراً للدور الحاسم الذي تواصل البعثة القيام به في دعم وتيسير عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها، والتي من شأنها تجديد شرعية المؤسسات الليبية وتمهيد الطريق للسلام والاستقرار في ليبيا والمنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، أيدت اليابان بوضوح، ومعها الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، تجديد ولاية البعثة لمدة 12 شهراً، خلال مفاوضاتنا، للسماح للبعثة بتنفيذ ولايتها بشكل كامل وسلس في هذا المنعطف الحرج بالنسبة لليبيا. ولذلك، تأسف اليابان لأن القرار المتخذ للتو يمدد الولاية لمدة ثلاثة أشهر فقط، مما قد يكون له تأثير سلبي على العمل الذي تقوم به البعثة في الميدان على الرغم من أن هذا التجديد يقترن بتجديد تلقائي مشروط. وتشدد اليابان على الحاجة الملحة لأن يوحد أعضاء المجلس موقفهم في مواصلة تمكين البعثة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم اليابان الكامل للبعثة. وتدعو اليابان أصحاب المصلحة الليبيين والدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إلينا في دعم عمل البعثة حتى تتمكن ليبيا من إكمال عملية الانتقال السياسي بنجاح.

في الختام، أؤكد مجدداً التزام بلدي الثابت تجاه الشعب الليبي. واليابان، باعتبارها دولة عضو مسؤولة، على استعداد للمساهمة في جهود المنظمة لدعم ليبيا حتى بعد انتهاء فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أيد الاتحاد الروسي القرار 2755 (2024)، الذي قدمته المملكة المتحدة، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة ثلاثة أشهر.

وكانت إحدى الحجج الحاسمة المؤيدة لقرارنا أن التمديد اللاحق للولاية لمدة تسعة أشهر، كما جاء في نص الوثيقة، لن يحدث إلا إذا عين الأمين العام ممثلا خاصا لليبيا ورئيسا للبعثة في موعد غايته 31 كانون الثاني/يناير 2025.

ونشاطر زملاءنا الموقف القائل بأن الأمم المتحدة تؤدي دوراً قيادياً في تشكيل جهود الوساطة في ليبيا وأن من العناصر الرئيسية لتلك الجهود بعثة الدعم في ليبيا. ومع ذلك، فإن الفترة الانتقالية للبعثة، للأسف، تستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً. فمنذ شهر نيسان/أبريل، ليس لدينا مفاوض رئيسي من الأمم المتحدة معين من قبل مجلس الأمن، مما يحد من أدوات البعثة لدعم الحوار الليبي ويعقد حل المشاكل الملحة المرتبطة بالتسوية الليبية.

إن حدوث تأخيرات أخرى أمر غير مقبول على خلفية الفترة الطويلة من ازدواجية السلطة في الجماهيرية السابقة. ويهدد هذا الوضع بدفع البلد إلى حافة الهاوية والتي يكمن وراءها احتمال استئناف النزاع المسلح. وموقفنا القائم على المبادئ الداعي إلى تعيين رئيس للبعثة في أقرب وقت ممكن لا يمليه سوى حرصنا على الحفاظ على فعالية جهود الأمم المتحدة الرامية لتيسير التوصل إلى تسوية في ليبيا. وكلما طال أمد حالة عدم اليقين الحالية، ازدادت شبكة المشاكل المتشابكة في هذا البلد. والحالة الراهنة لا تشجع الأطراف الليبية على مواصلة العمل البنّاء الهادف إلى توحيد البلد ومؤسسات الدولة.

ونتوقع من الأمين العام أن يقدم على وجه السرعة مرشحاً جديراً وموثوقاً لمنصب الممثل الخاص لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة لينظر مجلس الأمن في تعيينه. ويجب أن يكون المرشح مقبولاً لدى الأطراف الليبية الرئيسية والأطراف الإقليمية الرئيسية. فالبعثة تحتاج إلى قائد يتمتع بثقة حقيقية من جميع الأطراف. ونتوقع أن يأخذ الأمين العام على محمل الجد الإشارة الواردة في القرار الذي اتخذه المجلس اليوم.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر المملكة المتحدة على الطريقة المرنة والشاملة للجميع التي أدارت بها المفاوضات بشأن القرار 2755 (2024) المتخذ بالإجماع للتو.

وترحب الولايات المتحدة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولكننا نشعر بخيبة أمل لأن المفاوضات لم تسفر عن تجديد الولاية لمدة عام، وهو ما دعونا إليه خلال جلسة الإحاطة المعقودة بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر وما يدعمه الغالبية العظمى من أعضاء المجلس.

إن تعنت روسيا أثناء المفاوضات هو السبب الوحيد في أنه ليس لدينا ولاية بسيطة لمدة عام تعزز قدرة البعثة على دفع ليبيا نحو الاستقرار والسلام الشامل للجميع – ولا يسعنا سوى التكهن بالسبب الذي يدفع روسيا إلى محاولة عرقلة هذه البعثة الحيوية.

فالبعثة شريك أساسي في ليبيا، حيث توسطت في الاتفاق الذي أدى إلى حل أزمة القيادة في مصرف ليبيا المركزي. يتطلب إحياء العملية السياسية أنواعا مماثلة من الحلول التوفيقية. وكما رأينا خلال فترة في عام 2022، فإن إعادة النظر في الولاية كل بضعة أشهر عرقل إحراز تقدم في خطط البعثة طويلة الأجل لإيجاد حلول مستدامة للتحديات في ليبيا. لقد اضطلعت المملكة المتحدة مرة أخرى، بدور صعب هذا العام باعتبارها القائمة على الصياغة، وأسفرت اتصالاتها عن إضافات مهمة.

ويتضمن هذا القرار فقرة جديدة في المنطوق تمدد تلقائيا ولاية البعثة لمدة تسعة أشهر إذا عُين ممثل خاص جديد للأمين العام في 31 كانون الثاني/يناير 2025 أو قبله. والولايات المتحدة على ثقة بأن الأمين العام سيعين ممثلا خاصا كفؤا يعمل من أجل المصالح الفضلى للشعب الليبي. في الواقع، نفهم أنه كان هناك مرشح مؤهل كان من الممكن تعيينه في وقت سابق من هذا العام. وإلى أن يحين الوقت الذي يتم فيه شغل المنصب بشكل دائم، يجب أن يواصل المجلس تقديم الدعم الكامل للقيادة الحالية للبعثة وجهودها الرامية إلى إرساء مسار يقوده الليبيون نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن. وللقيام بذلك، يجب على المجلس أن يوجه رسالة واضحة مفادها أن تجديد الولاية لأجل قصير لا يتيح للمخربين الاحتماء بالوضع الراهن أو ما هو أسوأ. ولهذا السبب، نؤيد بقوة الصياغة الواردة في القرار والبيان الصحفي الأخير للمجلس (SC/15804) في هذا الصدد.

ورغم أن روسيا قد أجبرتنا للأسف على الاختيار بين اتخاذ قرار يشوبه قصور أو عدم اتخاذ قرار، فإن اتخاذ هذا القرار اليوم يكفل استمرار البعثة في العمل نيابة عن الشعب الليبي من أجل مستقبل أفضل يستحقه.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20.